# الهجرة غير الشرعية بين ثالوث التحريم الديني والتجريم القانوني والتهديد الأمني.

# Illegal migration between the triad of religious prohibition and legal criminality and security threat.

**عبد الرحيم رحموني**

جامعة سعيدة، الجزائر، abderrahimrahmouni99@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2018/12/11 تاريخ قبول النشر: 2019/06/22

**ملخص:**

يحاول الباحث من خلال هذا التحليل تسليط الضوء على أبرز المداخل الهامة في التعامل مع الهجرة الغير الشرعية، والتي تعد حسبه مداخل حساسة ومحورية عابرة للتخصصات يجب التأكيد على أولويتنا والأخذ بها عند معالجة هذه الظاهرة؛ التي استفحلت نظرا لتشابك مسبباتها وتنامي التهديدات التي تفرزها على كل الأصعدة.

إذ يريد أن يركز على ثلاث أبعاد هامة والتي تعتبر أبعاد محورية في معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، البعد الأول وهو موقف الشريعة الإسلامية من هذه الظاهرة وبيان حكمها ضمن أحكام الدين، أما البعد الثاني فقد ركز من خلاله على التعامل القانوني والتشريعي مع الهجرة غير الشرعية خاصة في الدول المغاربية، في حين ركز في البعد الثالث على الجانب الأمني الذي يراه الباحث مدخلا مركزيا هاما عند تحليل ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

**الكلمات المفتاحية:** الشريعة الإسلامية؛ القانون، المواثيق الدولية؛ التهديدات؛ الأزمات.

**Abstract :**

In this study, we attempt to highlight the most important approaches to dealing with illegal migration, which, according to the researcher, are sensitive entries. We must emphasize our priority and take it into account with this phenomenon, which has become more difficult to deal with because of the complexity of its causes and the growing threats it produces at all levels.

Since we want through this analysis should focus on three important dimensions are considered focal dimensions in dealing with the phenomenon of illegal immigration, the first dimension is the position of the Islamic phenomenon and indicate its judgment within the terms of the debt, the second dimension have focused on dealing with legal and legislative Illegal immigration, especially in the Maghreb countries, while we focused in the third dimension on the security side, which he sees as an important researcher Central input when analysing the phenomenon of illegal immigration.

**Key words**: Islamic law; law; international covenants; threats; crises.

* المؤلف المرسل: عبد الرحيم رحموني، abderrahimrahmouni99@gmail.com

**مقدمة:**

تعد ظاهرة الهجرة غير الشرعية من بين أبرز الظواهر الجديدة والمتجددة والتي شغلت بال العديد من الدارسين في عديد الحقول المعرفية، من منطلق أهمية التعامل معها برزت في ضل استفحالها سواء التعامل معها أو محاربتها، وهو ما شكل حقلا خصبا للدراسة يستوجب على كل الباحثين الإنتاج البحثي الحقيقي في خضم التعامل معها.

وهو ذات الأمر الذي يعد عامل دفع للباحث لدراسة هذه القضية الحساسة ضمن القضايا التي بدأت في التفاقم خاصة في ضل الظروف التي تؤدي لبروز هذه الظواهر التي تطور شكلا من الهجرة الداخلية إلى ما وراء البحار، من خلال ركوب قوارب الموت التي اعتبرها البعض من المغرر بهم أنها سبيل للعيش الكريم، ولكنها في الغالب أسلوب للموت وإلقاء النفس البشرية به إلى التهلكة.

من هذا المنطلق فإننا ركزنا في هذا التحليل على عدة أبعاد شملناها في ثلاث أبعاد حسبنا والتي يمكننا من خلالها الحديث أكثر عن مسببات هذه الظواهر وموقف الشريعة والقانون منها، والتي نعتبرها مداخل حساسة يتم تغييبها في الغالب من منطلق أنه يتم التركيز فقط على الجانب الأمني منها من طرف الباحثين، وهو ما يعد تحيزا للمجال الأمني؛ لكن الجانب الأمني وحده لا يكفي لتحليل هذه الظواهر.

فنظرتنا لهذا الموضوع أخذت الزاوية الدينية التي تعتبر أساسية في التعامل مع القضايا خاصة في الدول الإسلامية والتي يعتبر الإسلام الدين والشريعة الوحيدة لكل دولها ومعظم شعوبها، إذ سنسلط الضوء من هذا الجانب حول موقف الشريعة الإسلامية من لهجرة غير الشريعة وكذا التعالم القانوني والتشريعي مع هذه الظاهرة، وأبرز مسبباتها ومدى تداعيات البيئة علي بروزها واستفحالها.

وعلى هذا الأساس جاء تحليلنا هذا ليسلط الضوء على موقف الشريعة الإسلامية والقانون من ظاهرة الهجرة غير الشرعية وفق إطار تفسيري وصفي، وفق إشكالية مفادها: ما هو موقع الهجرة غير الشرعية من الأحكام الإسلامية الشرعية والقانونية؟ وما هي أبرز مسبباتها الأمنية؟.

## الهجرة غير الشرعية في ميزان الشريعة الإسلامية

في البداية لا بد من أن يشير الدارس إلى أن المسائل الدينية الفقهية تعد على قدر كبير من الأهمية بمكان، ذلك أن مضامينها مركزية في حياة الدولة والجماعة والأفراد، ومن منطلق أنه لا شرعية في بلاد الإسلام بدون التزام بالشريعة الإسلامية فإنه أصبح من الضروري المعالجة المعرفية الضمنية والميدانية من منظور ديني وهذا حتى يتم تغذية الموضوع أكثر إيجابيا وفسح المجال أكثر للبحوث والدراسات الحديثة.

وعلى اعتبار أن الدراسة الدينية للظواهر لا تقل أهمية ومحورية من باقي الدراسات الأخرى فإنه وجب على الباحث والدارس للقضايا المعاصرة أن يدرج هذا الجانب من التحليل لاستبيان خفايا ومآلات الظاهرة أكثر، أو كما قال عنه البروفيسور **ستيف سميث** أنه لتحليل ظاهرة ما لابد من النظر إليها من زوايا وأبعاد مختلفة حتى يتم فك اللبس والإلمام أكثر بالظاهرة المدروسة لإعطاء صبغة إيجابية للتحليل.

فموضوع الهجرة غير الشرعية تناولته باقي الفروع المعرفية " السياسية، الأمنية، الاجتماعية، الثقافية، الإنسانية..." إلا أنه من الجانب الديني أو موقف الشريعة الإسلامية من الهجرة غير الشرعية يلاحظ نقص نوعا

ما في الدراسات المحكمة التي تناول الهجرة غير الشرعية من وجهة نظرة الدين إلى القضايا، وهو ما يجعل من هذا البعد محفز أكثر لتحليل الظواهر بالتركيز عن الأبعاد التي تم تغييبها أو غيبت تماما.

وعليه فإننا في هذا الجانب من الدراسة سوف نسلط الضوء بالتحليل والنقل الحرفي في بعض المرات لفتاوى الفقهاء في هاذ الجانب حتى نترك نص الفتوى أصلي بعيد عن الشبهات التي قد يقع الدارس فيها، وهذا نظرا لحساسية ومركزية الفتوى في الدن الإسلامي، إننا الآن أمام حتمية جس النبض أكثروبحساسية وحذر شديد من هذه القضية التي أثارت الجدل بين عديد المداخل الدينية والأمنية و...

وهذا على اعتبار أن المقاربة الدينية إلى حد بعيد تعد من بين المقاربات المعرفية والميدانية والمداخل المحورية في تناول الظواهر الاجتماعية خاصة للقضايا العابرة للتخصصات كظاهرة الهجرة الغير الشرعية، إذ نعني بالمقاربة الدينية أو المدخل الديني تبني وفهم الرؤية الدينية تجاه الظواهر التي تحيط بكافة السياقات الحياتية التي تشمل الفرد والجماعة والدولة بالدرجة الأولى، إذ هي من هنا أهم مقاربة نبني عليها جزءا كبيرا من دراستنا هذه.

فلو بدأنا النظر من جانب البعد الديني الفقهي في النظر إلى ظاهرة الهجرة غير الشرعية للمح الدار وجود إجماع في الغالب حول حكم معين سيتم الإشارة إليه ضمنيا وصريحا في ثنايا هذا الجانب الحساس من الدراسة، إن الحقيقة لا تقف على حكم الهجرة غير الشرعية في الشريعة الإسلامية؛ بل فيمن يتلقى هذه الفتاوى ولا يعمل بها، وهو تحدي صريح لما جاء به القرآن والسنة النبوية.

فالإسلام كما هو متعارف عليه ضمن الشرائع السماوية؛ دين يتسم بالسماحة إلا أنه في الأمور التي تحتاج إلى الحزم نجده حازما وهو ما يؤكد أو ما أكده الفقهاء أنه لب الإسلام الذي يتأسس على قواعد ومبادئ ضابطة وجب على الجميع الالتزام بها والسير وفقها بغض النظر حول موقف الفرد " قبول/ رفض" من الفتوى.

وحتى نتعامل بحذر مع هذه الرؤية الشرعية للهجرة غير الشرعية فإنه لابد على الدارس أن يلتزم الدقة والحذر في التعامل مع التعاليم الإسلامية خاصة ما تعلق بما جاء به القرآن والسنة النبوية، فالهجرة غير الشرعية كما لا يخفى على أحد من العوام أنها ليست سهلة المنال في الغالب بل تتعرضها العديد من العقبات والمشاكل العويصة كركوب البحار مثلا بسفن بسيطة لا ترقى إلى التطور العلمي.

إذ أن هذا الركوب يعد بإجماع كل الباحثين والمفكرين خطر يتربص بالشخص الراكب والذي يستلزم في الحالة الثانية منه الموت المحقق في وسط البحار، إنه من هذه الرؤية فإن الهجرة غير الشرعية تعد دفع الفرد الذي يريد الهجرة عبر طرق غير شرعية إلى إلقاء نفسه في الخطر والموت ما يعد وجوبا نوعا من أنواع دفع النفس إلى التهلكة.

ومن هذا المنطلق فقد جاء بالتفصيل في **موسوعة الفتاوى** عن دار **الإفتاء المصرية** في الفتوى رقم 356 لسنة 2010، أن الهجرة غير الشرعية تسلزم مجموعة من المفاسد نفصلها وفق الموقع كالآتي: (دار الإفتاء المصرية، 2017)

– أنها تعريض الشخص نفسه للخطر والهلاك بركوبه للأمواج، إذ جاء في قول الله تعالى في تعريض النفس للخطر { وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ} (سورةالبقرة، صفحة سورة البقرة، الآية 195)، وقوله تعالى {وَلَا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا} (سورة النساء، صفحة الآية 29).

– أن المهاجر بطريقة غير شرعية يعرض نفسه للإذلال في البلد المهاجر إليه، ضف إلى ذلك المتابعة الأمنية المستمرة له.

– أن الهجرة غير الشرعية خرق للقانون وهو ما يعد أيضا خرقا للشريعة.

– أنها تحتمل في كثير من الأحيان تزوير الوثائق للشخص المهاجر بطرق غير شرعية ما يمثل طبعا أمرا غير مشروع.

كما جاء في موقع **العربية- نت** نقلا عن عما جاءت به فتوى **المجلس الإسلامي الأعلى** أعلى سلطة إفتاء في الجزائر؛ على أن الهجرة غير الشرعية أو " الحرقة" حرام شرعا، مشددة في ذات السياق على التحريم الكلي والصريح لهذا النوع من الهجرة (غانمي، 2018)؛ الذي يترتب عليه كما أسلفنا سابقا جملة من الأضرار على النفس البشرية وعلى المجتمع والدولة والأمة الإسلامية ككل.

كما جاء في موقع دار **الإفتاء المصرية** نقلا عن الأستاذ الدكتور **شوقي إبراهيم علام** في إجابته عن سؤال ما حكم الهجرة غير الشرعية على الوجه الذي نراه ونسمع به في بلادنا هذه الأيام؟ على أنه –بالتفصيل وبالحرف الواحد- على أن "الهجرة غير الشرعية على الوجه الذي يحصل في بلادنا الآن لا يجوز فعله شرعًا ولا الإقدام عليه؛ سواء كان عن طريق التسلل خفيةً، أو باستخدام وثائق مزورة، أو بالمكث بعد المدة المحددة بالوثائق المؤقتة بمدةٍ دون موافقة قانونية مماثلة...". (دار الإفتاء المصرية، الهجرة غير الشرعية، 2017)

ومن تم فإنه وفقا لهذه النصوص القرآنية وفتاوى الفقهاء فإنه أصبح لزاما الأخذ بعدم جواز الهجرة غير الشرعية نظرا لما فيها من عديد الأمور الذي ينبذها ويحرمها الدين الإسلامي الحنيف؛ كإلقاء النفس إلى التهلكة أي أن يلقي الإنسان نفه إلى الموت عند ركوبه لزوارق الهجرة السرية أو كما يعرف بـ "زوارق الموت"، إضافة إلى ما قد يلحق بالفرد المسلم في البلاد التي هاجر إليها بطريقة سرية من الذل والتزوير.

تجدر الإشارة إلى أننا في هذا الجانب من التحليل لم ندرج كل الفتاوى وكل ما قاله الفقهاء عن الهجرة غير الشرعية بل اكتفينا ببعض منها نظرا للحساسية التي يتمتع بها هذا البعد والقائم على المجال التخصصي، أي لا يمكن لأي كان أن يخوض بعمق في هذه الأمور الحساسية إلا إذا كان متخصصا في مجال الفتوى الدينية الشرعية، ما حتم على الباحث والدارس التعامل بحذر وبدقة حذرة.

### موقف الأطر القانونية من الهجرة غير الشرعية

تعد المعالجة القانونية للظواهر من أبرز الأطر التي تُأتي بضلالها في ضل تفاعل عديد المداخل الفرعية التي تدخل ضمن الإطار القانوني للمعالجة الشاملة والقيمية للظاهرة محل الدراسة، إذ وجب من هذه الزاوية الإلمام أكثر بموقع الهجرة غير الشرعية ضمن النصوص القانونية للدول والمنظمات الدولية، والتي يُؤخذ بها على أنها بعد متميز ومحوري لابد من الأخذ به لتناول أي ظاهرة أو قضية ما كانت.

من هذه الانطلاقة سوف يتعامل الدراس مع الموضوع محل الدراسة من جانب محوري في الجوانب المعرفية والميدانية التي تعد ركيزة أساسية في معرفة أسباب حصول وتنامي الظواهر ومن تم معالجتها من جوانب متناسقة، فلا يمكن الحديث عن دراسة بحثية دون أن يكون للمقاربة القانونية دور بارز فيها، إذ هي من هذا المنطلق مقاربة أساسية قديمة وجديدة ومتجددة تساعد على الفهم الأعمق للظواهر والقضايا محل الدراسة.

وحسب المختصين فإن الهجرة غير الشرعية ليس لها تفسير آخر غير تفسير أنها خارج إطار القانون وفي إطار سري غير شرعي، فما دام أن الفرد يرغب في الانتقال من دولة إلى دولة لابد وأن يلزم بالأطر القانونية لذلك وبطرق شرعية، إننا هنا نؤكد على أن الدافع لهذه الهجرات يكمن بصفة غالبة في أمرين هما المستوى المعيشي؛ وفي نفس الوقت فإن هذين الأمرين لا يمثلان دليلا على استعمال الطرق الغير قانونية لذلك. (التميمي، يناير 2011، صفحة 257)

ومن تم فإن مغادرة الإقليم الوطني من طرف الفرد بصفة غير قانونية "الحرقة" والذي يمثل في حد ذاته بعدا إجراميا إذا ما تم الأخذ بالجانب القانوني منه؛ أنه ظاهرة خطيرة يتم أمننتها واعتبارها تهديدا ورهانا أمنيا جديدا متجددا، إلا أن بعض من التعامل معها يتم من خلال تجريمها واعتبارها جريمة يعاقب عليها القانون الداخلي للدول والمواثيق والقانون الدولي. (زغو، د.س.ن، صفحة 83)

وما يجب ملاحظته والإشارة إليه في هذا السياق هو الاختلاف القانوني بين الدول والمنظمات الدولية في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلا أنها تصب في قالب واحد وهو اعتبار أي عمل غير مشروع مخالف للضوابط والأطر القانونية، وكما هو معروف على أن ما يخالف الشرع فهو غير قانوني ويجب تجريمه والتعامل القانوني بجد معه، درءا للمفاسد التي قد تحدثها هذه الظاهرة على البيئة الداخلية والخارجية للدول في كل السياقات والأبعاد المختلفة والمتداخلة.

إن هذه المعالجة التي لم يتم تطبيقها بحذافيرها مع المهاجرين غير الشرعيين أدت بدورها إلى استفحال الظاهرة، فلو تم التعامل القانوني مع المهاجر غير الشرعي الذي يتم ضبطه في هذه الحالة لاستلزم بصفة جزئية أو فوق ذلك التقليل من هذه الظاهرة، ومن تم فإن المعالجة القانونية في كل الحالات تعد حلا ذا أبعاد تفاعلية مع باقي الأبعاد الرئيسية والفرعية الأخرى "الأمنية، السياسية، الاجتماعية...".

يعد التعامل القانوني في دول المنطقة المغاربية مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية إلى درجة معتبرة وليد ضغط دول الضفة الأخرى من المتوسط، وهذا نظرا للأعداد الهائلة التي تصل إلى أوروبا من المهاجرين السريين من جنسيات إفريقية مختلفة؛ تكون فيها المنطقة المغاربية دولة منبع ودولة عبور، من هذا فإن الدول المغاربية ووفقا لهذه المعادلة عملت على تطبيق وسن القانون التي تتعامل بها قانونيا مع هذه الظاهرة، ففي المغرب دخل حيز التنفيذ القانون 02/03 -الذي يتعلق بدخول وإقامة الأجانب بالمغرب بطرق غير قانونية- حيز التنفيذ في نوفمبر 2003. (التميمي، يناير 2011، صفحة 263)

أما في الجزائر فقد تطرق الدكتور **رضا هميسي** إلى أنه في الجزائر تم استحداث عديد الآليات القانونية للتعامل مع هذه الظاهرة والتي يأتي في مقدمتها القانون 11/08 المؤرخ في 25 يونيو 2008 المتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم وتنقلهم فيها (هميسي رضا، صفحة 27)، حيث جاء في المادة السادة والثلاثون منه على أنه "يمكن طرد الأجنبي الذي يدخل إلى الجزائر بصفة غير شرعية أو يقيم بصفة غير قانونية على الإقليم الجزائري، إلى الحدود بقرار صادر عن الوالي المختص إقليميا، إلا في حالة تسوية وضعيته الإدارية" (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2008، صفحة 09) حيث عملت الجزائر من هذا الجانب على التعامل بجد مع المهاجرين غير الشرعيين وهو ما لوحظ مؤخرا في عمليات ترحيل المهاجرين غير الشرعيين التي تقوم بها السلطات المختص.

وجاء أيضا في المادة السابعة والثلاثون من نفس القانون على أنه "يمكن أن تحدث عن طريق التنظيم مراكز انتظار تخصص لإيواء الرعايا الأجانب الموجودين في وضعية غير قانونية، في انتظار طردهم إلى الحدود أو تحويلهم إلى بلدهم الأصلي. يمكن أن يوضع الأجنبي في هذه المراكز بناء على قرار الوالي المختص إقليميا لمدة أقصاها ثلاثون (30) يوما قابلة للتجديد، في انتظار استيفاء إجراءات طرده إلى الحدود أو ترحيله إلى بلده الأصلي." (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2008، صفحة 09)

أما خارج دوليا فقد يلاحظ الباحث أن هناك عديد الآليات القانونية الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والتي تطرق إليها الدكتور **بن سالم رضا** إذ يرى أن بعض الآليات القانونية الدولية لمحاربة الهجرة غير الشرعية تتلخص في ما تطرق إليه مسار برشلونة 1995 والتي تم من خلالها إدراج الهجرة غير الشرعية في خانة مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، إضافة إلى بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين لعام 2000 والذي جاء مكملا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، إذ تم التوقيع على هذا البروتوكول في الدورة 55 للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 10 نوفمبر 2000 والمصادقة عليه من جميع الدول بما فيها دول المنطقة المغاربية. (بن سالم، د.ت.ن، الصفحات ص 116- 119.)

فما يمكن ملاحظته لو تم التطلع أكثر ميدانيا لمسارات محاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية أن جلها تصب غالبا في قالب واحد وهو الترحيل القسري للمهاجرين غير الشرعيين إلى دولهم وهذا طلبا من الدول التي أتوا منها، إذ أن المتتبع لهذه الوقائع يدرك حتما أن بعض الدول بدأت في تطبيق هذا الإجراء الذي يدخل ضمن سياقات تفاعلات عديد المداخل القانونية والأمنية لمعالجة هذه الظاهرة التي استفحل التعامل معها.

إلا أنه ووفقا لما يلاحظه المختصون والباحثون في هذا المجال من مختلف الفروع أن بعض القوانين المحورية غير الترحيل لا تطبق إطلاقا في الدول المغاربية، ولكن لماذا؟ السبب والإجابة لا يعلمها إلا من وضع هذه القوانين رهن التنفيذ، إلا أننا ندرك حقا أن هذه الظاهرة أصبحت معضلة حقيقية تهدد الدولة والمجتمع والفرد من كل النواحي ومن مختلف السياقات الأمنية المختلفة، وهو ما زاد الأمر تعقيدا لكن؛ هل عجزت الدول المغاربية عن التعامل مع هذه الظاهرة إما بالأطر القانونية أو الأمنية والاجتماعية؟ فالسؤال هنا يبقى حبيس الأدراج في ضل الظروف الراهنة التي تعيشها المنطقة المغاربية.

### الهجرة غير الشرعية رهان أمني حقيقي للفواعل الداخلية والخارجية

بادئ بدء في هذا المستوى من الدراسة أن نؤكد على أن القضايا الحالية في السياسة العالمية حاليا يتم تناولها من وجهة أمنية بتبني المقاربة الأمنية للتعامل معها، وهو ما يعد تطورا هاما في الدراسات الحديثة خاصة في ضل ما جاءت به المدرسة النقدية الاجتماعية، هذه المدرسة التي أسست لانطلاقة حقيقية في الدراسات الأمنية انطلقت من نقطة مؤداها أن الفرد وحدة تحليل أساسية في الدراسات الأمنية حيث يتم من هذا المنطلق تناول الظواهر والقضايا محل الدراسة من وجهة محورية يكون فيها الفرد الوحدة المركزية للتحليل والمعالجة.

ومن تم لابد من الانطلاق جليا من هذه الصفة التي أصبحت تميز الهجرة غير الشرعية من منطلق أنها رهان أمني بإجماع كل المهتمين والباحثين والأكاديميين المختصين بالشؤون الأمنية؛ ذلك أنها أخذت أبعاد أمنية شاملة، حيث أثرت على الأمن الإنساني والأمن الشامل لدول المصب ودول العبور، إذ أن ما يمكن أن ننطلق منه في هذا السياق هو أنه في بعض الأحيان يلاحظ انتقال الأمراض إلى دول المصب و دول العبور خاصة تلك

المنتشرة بكثرة في إفريقيا كالملاريا والكوليرا والإيدز و...، ضف إلى ذلك أنها تهديد للأبعاد الأمنية "الدينية، الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية..." للدول بصفة عامة.

ومن هذا فإن أمننة هذه القضية وإعطاءها طابعا أمنيا زاد من طبيعة التعامل الفعلي معها وتكريس كل الأطر والسياقات المعرفية والميدانية لتبني وانتهاج وبحث الطرق الكفيلة بالقضاء على هذا التهديد الحقيقي، إننا هنا ننطلق من الطبيعة الأمنية للهجرة غير الشرعية على اعتبار أنها تهديد أمني على الدول والأفراد وباقي الفواعل الداخلية والخارجية، فلم تعد هناك دول في منأى عن هذا التهديد بل مس هذا التهديد عديد الدول خاصة في قارة أوروبا وأمريكا وشمال إفريقيا نظرا للإقبال الكبير من المهاجرين غير الشرعيين عليها في ل ما يعيشه المشرح العالمي من تنامي بؤر التوتر في مناطق متفرقة من العالم.

لو أخذنا الجزائر مثلا؛ فإنه يمكن القول مليا أن هذا في أثر على السياقات الأمنية الشاملة، إذ أن جل الهجرات الغير شرعية إلى الجزائر تتأسس ضمنيا على وجود الحروب في منطقة الساحل وحالات عدم الاستقرار في باقي القارة؛ ما يدفع الأفراد إلى البحث عن ملاذ آمن وبيئة أكثر أمانا للعيش فيها، وهنا يلاحظ العلاقة المحورية بين البيئة والأمن، فالبيئة والأمن متغيران مترابطان ومتداخلان إلى حد كبير وفق معادلات أمنية تفاعلية تؤثر وتفسر منطلقات هذه التهديدات الأمنية.

إذ أن الملاحظ في هذه النقطة هو أن الجزائر كغيرها من دول المصب والعبور تأثرت بفعل تداعيات هذه الظاهرة على الأمن الجزائري المحلي والإقليمي، إذ أنه لو أخذنا المعتقد الديني فإنه يمكن القول من خلال تتبعه أنه في الآونة الأخيرة بدأت تظهر إلى العيان عديد الاختراقات الدينية والمذهبية من طرف المهاجرين غير الشرعيين كتنامي ظاهرة السحر والشعودة، ضف إلى ذلك بروز عديد الطوائف والجماعات ذات الأبعاد البراغماتية التي تخدم مصالح أجندات داخلية وخارجية تريد زرع البلبلة في المنطقة، والتي لم يكن لها أي ظهور قبل هذه الفترات كالأحمدية والكركرية خاصة في ضل ظاهرة استقطاب الجماعات المتطرفة للمهاجرين غير الشرعيين خدمة لمصالحها. (رحموني، 2019، صفحة ص 115، 116.)

فما دمنا نتحدث عن المسببات والتداعيات الأمنية لهذه المعضلة الأمنية وجب أن نتطرق إلى تداعيات الأزمة الأمنية في ليبيا على دول الجوار والقارة والعالم ككل بالإضافة إلى الفشل الدولاتي في مالي وما أفرزه من تأثيرات على الأمن الدولي ببروز واستفحال ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المنطقة المغاربية وأوروبا، كما كان للصراعات المسلحة في الدول الإفريقية وعدم الاستقرار الداخلي في دول المنبع الأثر الكبير في تنامي هذه التهديدات. (برايك، د.ت.ن، الصفحات ص 121- 125)

إذ أن التعاون المغاربي الأوروبي في مجال مكافحة الهجرة الشرعية باعتبار المنطقة المغاربية دول عبور وفي نفس الوقت دول منبع ومصب في بعض الحالات والدول الأوروبية دول مصب في كل الحالات، إذ أشارت الدكتور **بخوش صبيحة** إلى أن هناك عديد الاتفاقيات المبرمة بين الدول الأوروبية والمغاربية من ضمنها الاتفاقية المبرم بين ليبيا وإيطاليا سنة 2007 لتعزيز الطواقم البحرية المشتركة قصد محاربة هذه الظاهرة. (بخوش، 2014، الصفحات 17- 19)

كما أبرمت الجزائر اتفاقية تعاون مع إسبانيا في جوان 2008، بالإضافة إلى اتفاق مع موريتانيا في مارس 2006 لتنسيق الجهود المبذولة لمكافحة هذا التهديد الحقيقي، وهذا بتبني تعزيز الرقابة على الحدود البحرية لمنع قوارب المهاجرين من العبور، حيث يتم بموجب هذه الاتفاقية تزويد إسبانيا لأجهزة الأمن الموريتانية بترسانة بحرية هامة تتمثل في أربع سفن استطلاع وتقديم التدريب اللازم لذلك. (بخوش، 2014، صفحة 19، 20)

حيث حذر الإتحاد الأوروبي في سنة 2014 من تفاقم ظاهرة الهجرة الغير الشرعية من الضفة الجنوبية نحو الضفة الشمالية للمتوسط بفعل ما عاشته المنطقة المغاربية وإفريقيا بالأكمل من حالات عدم الاستقرار والأزمات الداخلية التي أثرت على هروب الأفراد من مناطقهم نحو المناطق الآمنة التي تمثلها الدول الأوروبية، هذا وقد اعتمد الإتحاد الأوروبي على آلية **يوروسور** لمراقبة هذه الأعداد الهائلة من المهاجرين غير الشرعيين المتوجهين إلى أوروبا. (عمروس، 2019، صفحة 288)

وأشارت الدكتورة **ليلى مداني** إلى أنه يلاحظ غياب شبه تام للدراسات المحكمة التي تركز على الهجرة الداخلية داخل المنطقة العربية (مداني، 2019، صفحة 54)، إذ أن أغلب الدراسات –حسبها- تركز على الهجرات إلى الدول الغربية من المنطقة العربية نحو أوروبا وآسيا وأمريكا، وهو ما قد يعد مجالا حيويا للدراسة لابد على الباحثين في هذا المجال دراسته حتى تكتمل حلقا مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

**خلاصة واستنتاجات**

حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نساهم ولو بتحليل نسبي في دراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وهذا بالتركيز على ثلاث أبعاد وزوايا "البعد الديني، البعد القانوني، البعد الأمني" باعتبارها أبعاد لابد من الإلمام بهذا في الدراسة المعرفية والميدانية لهذه الظاهرة المهمة في العلوم الاجتماعية بمختلف فروعها.

وعلى هذا الأساس خلصت الدراسة إلى مجموعة من النقاط والنتائج المهمة؛ يمكن تفصيلها فيما يلي:

- ✓ ظاهرة الهجرة غير الشرعية ونظرا لحساسيتها وتشابك مسبباتها وتفاعل تداعياتها فإنه لا يمكن معالجتها وتحليلها من زاوية معينة، بل لا بد من تفاعل عديد البعاد المحورية في هذه العملية.
- ✓ إن موقف الشريعة الإسلامية من ظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها إلقاء بالنفس إلى التهلكة ن خلال ركون قوارب الموت كما تسمى؛ هو غير جائز وحرام شرعا وفق القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة.
- ✓ تعد المعالجة الدينية لهذه الظاهرة معالجة تم تغييبها تماما نظرا للاهتمام الكبير من طرف الباحثين فقط بالجانب الأمني والقانوني وهو ما يعد حلقة ناقصة من حلقات معالجة هذه الظاهرة.
- ✓ كل القوانين الداخلية للدول والمواثيق الدولية تعتبر أن الهجرة غير الشرعية جريمة يعاقب عليها القانون الداخلي والدولي، تستوجب بالإجماع الترحيل القسري للمهاجر إلى بلده الذي جاء من (بلد المنبع).
- ✓ أثر التدفق الهائل للمهاجرين الأفارقة نحو الدول المغاربية والدول الأوروبية إلى بروز عديد الظواهر السلبية خاصة تنامي الجريمة المنظمة والاتجار بالبشر، وما يؤثر بذلك على باقي السياقات الأمنية الأخرى.
- ✓ للتعامل الفعلي مع هذه المعضلة الأمنية التي استفحل التعامل معها لابد من تضافر الجهود وتبني كل المقاربات التي تساعد على مكافحة هذه الظاهرة باعتباره تهديد ورهان حقيقي لكل الدول والمجتمعات.

**الهوامش:**

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (02 يوليو, 2008). قانون رقم 08- 11 مؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 25 يونيو سنة 2008 يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم فيها وتنقلهم فيها . *الجريدة الرسمية العدد (36)* ، 09. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الطاهر برايك. (د.ت.ن). الجهود التشريعية لدول شمال إفريقيا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية. *مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية* (13)، ص 121- 125.

دار الإفتاء المصرية. (22 يناير, 2017). *الهجرة غير الشرعية*. تاريخ الاسترداد 20 نوفمبر, 2018، من دار الإفتاء المصرية:

http://www.dar-alifta.org/ar/ViewFatwa.aspx?ID=13472&LangID=1&MuftiType=

دار الإفتاء المصرية. (12 ديسمبر, 2017). *حكم الهجرة غير الشرعية*. تاريخ الاسترداد 25 نوفمبر, 2018، من موسوعة الفتاوى:

http://www.fatawa.com/view/15307

رضا بن سالم. (د.ت.ن). الهجرة غير الشرعية وآليات محاربتها من خلال المعاهدات الدولية والتشريع الجزائري. *مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية* (11)، ص 116- 119.

سورة النساء. (بلا تاريخ). الآية 29. الآية 29.

سورةالبقرة. (بلا تاريخ). الآية 195. الآية 195.

صبيحة بخوش. (2014). التعاون الأورو- مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية. *مجلة القانون المجتمع والسلطة* (03)، ص 17- 19.

عبد الرحيم رحموني. (2019). أمننة الهجرة غير الشرعية في إفريقيا وتداعياتها على الجزائر. تأليف وآخرون عبد الرحيم رحموني (محرر)، *الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي: التعامل والتداعيات* (صفحة ص 115، 116.). عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

عمارة وعبد القادر جعيجع عمروس. (2019). ظاهرة الهجرة غير الشرعية بعد الأزمة الليبية وتداعياتها على الاستقرار المجتمعي بدول شمال المتوسط.. تأليف عبد الرحيم رحموني (محرر) وآخرون، *القضايا العربية المعاصرة: الرهانات والتحديات* (صفحة ص 288). عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

ليلى مداني. (2019). ظاهرتي الهجرة واللجوء في الدول العربية هربا من اغتراب داخل الوطن نحو اغتراب خارجه. تأليف عبد الرحيم رحموني (محرر) وآخرون، *القضايا العربية المعاصرة: الرهانات والتحديات*. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

محمد رضا التميمي. (يناير 2011). الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية. *دفاتر السياسة والقانون* (04)، 257.

محمد زغو. (د.س.ن). المعالجة التشريعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر. (الجزائر، المحرر) *دراسات قانونية ، 10* (21)، 83.

محمود شاكر سعيد. (2010). *مفاهيم أمنية* (الإصدار ط1). الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

منية غانمي. (26 يناير, 2018). *فتوى رسمية في الجزائر: الهجرة غير الشرعية حرام شرعا*. تاريخ الاسترداد 25 نوفمبر, 2018، من العربية .نت:

http://ara.tv/m7zfw

هميسي رضا. مكافحة الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، 01* (22)، 27.

**قائمة المراجع:**

القرآن الكريم

الطاهر برايك. (د.ت.ن). الجهود التشريعية لدول شمال إفريقيا في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية. *مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية* (13).

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (02 يوليو, 2008). قانون رقم 08- 11 مؤرخ في 21 جمادى الثانية عام 1429 الموافق 25 يونيو سنة 2008 يتعلق بشروط دخول الأجانب إلى الجزائر وإقامتهم فيها وتنقلهم فيها . *الجريدة الرسمية العدد (36)* ، 09. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

رضا بن سالم. (د.ت.ن). الهجرة غير الشرعية وآليات محاربتها من خلال المعاهدات الدولية والتشريع الجزائري. *مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية* (11).

صبيحة بخوش. (2014). التعاون الأورو- مغاربي في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية. *مجلة القانون المجتمع والسلطة* (03).

عبد الرحيم رحموني (محرر) وآخرون (2019). *الأمن الجزائري والفضاء الإقليمي: التعامل والتداعيات*. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

عبد الرحيم رحموني (محرر) وآخرون (2019). *القضايا العربية المعاصرة: الرهانات والتحديات*. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

محمد رضا التميمي. (يناير 2011). الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية. *دفاتر السياسة والقانون* (04).

محمد زغو. (د.س.ن). المعالجة التشريعية لظاهرة الهجرة غير الشرعية في الجزائر. (الجزائر، المحرر) *دراسات قانونية* ، (21).

هميسي رضا. مكافحة الهجرة غير الشرعية في القانون الجزائري. *مجلة الحقوق والعلوم السياسية ، 01* (22).